مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثامن ـ العدد الثاني

ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ
(مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م)

- الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
- في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
- الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
- أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
- رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• الحجة النحوية في كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي
محمد حلمي عبد السلام ٣

• في المسار التطوري للنحو العربي قراءة في تحول المنهج من المبنى إلى المعنى
الطيب دبّه ٥٩

• الترخُّص في العلامة الإعرابية وعلاقته بالدلالة في شعر الأعشى الكبير
فايز صبحي عبدالسلام تركي ٨٩

• أثر المعنى في تعدّد أبنية التكسير دراسة تصريفيّة
خالد بن إبراهيم النملة ١٢٣

• رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية
سعود بن عبدالله آل حسين ١٨٥

المجلد الثامن ـ العدد الثاني ـ ربيع الآخر ـ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ / مايو ـ يوليه ٢٠٠٦م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

⋆ إبـراهـيم بن سـلـيـمـان الـشـمـسـان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
⋆ أمـــين عـــبـــدالـــلـــه ســـالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
⋆ حـــســن شـــاذلي فـــرهـــود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
⋆ ســلـيـمــان بن إبـراهـيـم الـعـايـد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
⋆ عـبـــد الـعـــلي الـــودغـيـــري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
⋆ عـــــلي أبـــــو المـــــكـــــارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة سابقاً.
⋆ عـيـــاد بن عـيـــد الـثـبـيـتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
⋆ مـــحـــمـــد بـن حـــسن بـــاكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
⋆ محـمـد بن يـعـقـوب تـركـسـتـاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.

ضوابـط النشـر:

١ـ أن يـكون البحث ضـمن اختصاصات المجلة، وهي: الـدراسات النحـوية والتصـريفية والـلغوية والـلسانية والعروضية.

٢ـ ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣ـ ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤ـ أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥ـ دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦ـ أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧ـ أن يكون البحث باللغة العربية.

٨ـ أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩ـ أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠ـ لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

الحجة النحوية

في

كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي

محمد حلمي عبد السلام

كلية الآداب بني وليد - جامعة ٧ أكتوبر- ليبيا

تمهيد

قال الإمام العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه (الاقتراح) تحت عنوان (فصل ما يحتج به من كلام العرب)[1]: ومما يعتمد عليه في ذلك مصنفات الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ، فقد قال ابن شاكر[2] في مناقبه: حدثنا أحمد ابن غالب حدثنا عمر بن الحسن الحَرَّاني، حدثنا محمد بن أحمد الهروي، حدثنا زكريا بن يحيى الساجيّ، حدثنا جعفر بن محمد قال: قال أحمد بن حنبل: «كلام الشافعي في اللغة حجة»، وقال ابن هشام[3]: «الشافعي حجة في اللغة».

وقد رأيت أن أضع أمام القارئ الكريم من أسلوب الإمام الشافعي ما يثبت أنه حجة في اللغة واخترت كتابه (الرسالة) في أصول الفقه فأخذت منه الأمثلة التي أعرض ما فيها من مسائل نحوية تجعلها صالحة للاحتجاج بها و ذلك لا تفاقها مع ماأقره علماؤنا من قواعد و أحكام استندوا فيها إلى السماع، وآثرت في ذلك المسائل التي أجدها في أكثر من مثال مما يؤكد أنها سمة في أسلوب الإمام أو ترد في مثال واحد وأجد لها رأياً أو شاهداً يعضدها كما في مسألة التعويض عن (إما) الثانية مراعياً في ذلك كله ما يتفق وحجم البحث من جهة، وما يحقق الهدف وهو إثبات حجية لغة الأمام الشافعي في النحو العربي من جهة أخرى وسيأتي عرض المسائل النحوية وأمثلتها بعد التعريف بالكتاب وصاحبه إن شاء الله.

(١) الاقتراح للسيوطي، ص ٤٦.

(٢) هو أحمد بن محمد شاكر بن أحمد بن عبدالقادر، يرفع نسبه إلى الحسين بن علي، عالم بالحديث والتفسير، مصري ولد سنة ١٣٠٩ هـ-١٨٩٢ م في القاهرة، وأبواه من بلاد (جرجا) بصعيد مصر، وقد عين أحمد بن محمد شاكر في بعض الوظائف القضائية ثم قاضياً ثم رئيساً للمحكمة الشرعية العليا، له شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل في خمسة عشر جزءاً، و(عمدة التفسير) في أربعة أجزاء، و(نظام الطلاق في الإسلام)، وله تحقيقات حَلَّى بها هوامش (رسالة الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الإمام الشافعي)، و(جماع العلم للشافعي)، و(لباب الآداب لابن منقذ)، و(المعرب للجواليقي)، وقد توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨م (انظر الأعلام ١ / ٢٥٣).

(٣) انظر روضة الأعلام ٢ / ٥٠٧.

صـــــاحب الكتاب :

الإمـــام الشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي أبو عبد الله[١] ولد بغزة سنة خمسين ومائة من الهجرة، وكان أبوه قد رحل من مكة إلى غزة، ومات بعد ولادته فكفلته أمه وعادت به إلى مكة حيث نشأ بها، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ، ورحل إلى البادية فأخذ عن هذيل وغيرها فصيح اللغة وروى الشعر، وقد روى عنه الأصمعي أشعار هذيل والشنفرى، وقدم على الإمام مالك بمدينة رسول الله ﷺ وأخذ عنه، ومن شيوخه في المدينة غير الإمام مالك إبراهيم بن سعيد الأنصاري، وعبد العزيز بن محمد الدار وردي، وعبد الله بن نافع الصائغ، ومن شيوخه بالعراق وكيع بن الجراح، وحماد بن أسامة وغيرهما ومن شيوخه باليمن مطرف بن مازن، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء، وعمرو بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد، فضلاً عن شيوخه بمكة حيث قرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وأخذ عن سفيان بن عيينه وغيرهما، وتعدد شيوخه يدل على رحلاته المتعددة، فقد رحل إلى العراق بعد أن أخذ عن الإمام مالك والتقى إمامي الأحناف أبا يوسف ومحمد بن الحسين، ثم عاد إلى المدينة وبقى بها إلى أن توفى الإمام مالك سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة ثم رحل الشافعي إلى اليمن ولما ظهر في اليمن إمام الزيدية يحيى بن عبد الله بايعه الشافعي فتم اعتقاله واقتيد إلى هارون الرشيد وشفع له الفضل بن الربيع، وعرف الرشيد براءته وطلب موعظته، فوعظه فأبكاه، وبقي زمناً بالعراق ثم عاد الشافعي إلى مكة وأقام بها يعلم الناس ويناظر العلماء وينشر مذهبه بين الحجاج، إلى أن مات هارون الرشيد وبويع المأمون

(١) انـــظر تـــاريخ بغداد ٢ / ٥٦ : ٧٣، والرسالة ص ٢٧ .

بالخلافة فغادر الإمام الشافعي مكة إلى العراق أو إلى مصر ثم إلى العراق، ولم يلبث في العراق طويلاً، وانتهى به المطاف بمصر سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة، وصار يلقي دروسه بجامع عمرو بن العاص ـ رضي الله عنه ـ ثم مرض ـ رحمه الله وفي ليلة الجمعة الأخيرة من شهر رجب سنة أربع ومائتين من الهجرة، توفي ودفن يوم الجمعة عند سفح المقطم بالقاهرة، وقد أسس السلطان صلاح الدين الأيوبي مدرسة بجوار قبره، وبنى الملك الكامل الأيوبي قبة على قبره لا تزال قائمة بمسجده بالقاهرة وقد برع الإمام الشافعي في علوم كثيرة مع الفقه والحديث كعلوم القرآن ولهجات العرب، أما تلاميذه فمنهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، والحسن بن محمد الصباح الزعفراني، والحسين الكرابيسي، وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي، والربيع بن سليمان الجيزي وغيرهم..

وللإمام الشافعي مصنفات متعددة منها ما هو معروف، ومنها ما هو مفقود، ومن أشهرها (الأم) في الفقه و(المسند) في الحديث و(الرسالة) في أصول الفقه، و(أحكام القرآن) و(السنة) و(الإملاء الصغير) و(الأمالي الكبرى) وغيرها[1].

كتاب الرسالة:

ألف الإمام الشافعي كتابه (الرسالة) مرتين، وقد رجح الأستاذ أحمد بن شاكر في تحقيقه أن يكون الإمام الشافعي قد ألف الكتاب الأول بمكة بناءً على طلب عبد الرحمن بن مهدي، وهذا الكتاب لم يصل إلينا، أما الكتاب الثاني أو ما يسمى(الرسالة الجديدة) وهو الذي بين أيدينا فقد ألفه الإمام في مصر، وهو لم يسم (الرسالة) بهذا الاسم، إنما يسميه (الكتاب) أو (كتابي) أو (كتابنا)، والظاهر من التسمية الشهيرة أنها راجعة إلى كتابه الأول الذي أرسله إلى عبدالرحمن بن مهدي.

(١) انظر المصدرين السابقين والأعلام ٦ / ٢٦، وتاريخ الأدب العربي، بروكلمان ٣ / ٢٩٢-٢٩٣.

وقد استعرض الإمام الشافعي في كتابه (الرسالة) اتجاهاته كالاجتهاد والتقليد، والإجماع وحجيته، والقول بالإجماع أو القياس لا يكون إلا عند عدم وجود الخبر، وإجماع أهل المدينة، والاستحسان وبطلانه، والبيوع، والقياس، وشروط العالم الذي يجوز له أن يقيس وما يقاس عليه وكيفية القياس، وما يقاس عليه وما لا يقاس والمجمل والمفسر.... وغير ذلك من الأصول والأبحاث(١).

وقد اختلف الأحناف والشافعية في أول من ألف كتاباً مستقلاً في أصول الفقه، والراجح عليه أن أول كتاب وصل إلينا في (أصول الفقه) هو كتاب (الرسالة) للإمام الشافعي(٢).

مسائل الاحتجاج وأمثلتها

الأدوات

– إمَّا :

تأتي (إمَّا) مسبوقة بمثلها تفيد التخيير كما في قوله تعالى(٣): ﴿ . . إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أنْ تَتَخِذَ فيهم حُسْنَا ﴾، أو الإبهام أو الشك نحو (رأيت إما محمداً وإما أخاه)، أو الإباحة نحو (جالس إما الحسن وإما ابن سيرين)، أو التقسيم أو التفصيل نحو (الكلمة إما اسم وإما فعل و إما حرف) ولذلك كانت (إما) الثانية مفيدة ما تفيده (أو) من معانٍ ما عدا الدلالة على الإضراب الذي تفيده (أو) التي بمعنى (بل)، ومطلق الجمع الذي تفيده (أو) التي بمعنى (الواو)(٤).

وقد يستغنى عن إما الثانية بإلا كما في قول الشاعر(٥):

فإمَّا أنْ تكونَ أخِي بِصْدقٍ ... فَأَعْرِفُ منكَ غَثِّي من سَمِيني

وإلا فاطَّرِحْنِي واتَّخِذْنِي ... عَدُوًّا أتَّقِيْكَ وَتَتَّقِيْنِي

(١) انظر كتاب (الرسالة) ص ٣١.

(٢) السابق ص ٢٢.

(٣) الكهف ٨٦.

(٤) انظر شرح ابن عقيل ٣ / ٢٣٤، ومغنى اللبيب ٨٤، وشرح الأشموني ٢ / ١١١.

(٥) من الوافر للمثقب العبدي (انظر المعجم المفصل ٨ / ٢٦٥).

كما قد يستغنى عنها بأو، ذكر ذلك الأربلي[١] واستشهد عليه بقول الشاعر[٢]:

إِمَّا مُشَفٍّ على مَجْدٍ وَمَكْرُمَةٍ أو أسوَةٍ لك فيمنُ يُتْلِفُ الورقا

وقد استغنى الأربلي عن (إما) الثانية بأو في مثال من أمثلته وذلك في استدلاله على أن (إما) ليست عاطفة، يقول[٣]: «وقال أبو علي وعبد القاهر لا تكون عاطفة لأنها قد تقدم على الكلام نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، وذهب إما خالد أو بكر».

وقد جاء في أسلوب الإمام الشافعي ـ رضى الله عنه ـ الاستغناء عن (إما) الثانية بـ (أو) حيث يقول تحت باب (العِلل في الأحاديث)[٤]: «ولم نجد عنه حديثين مختلفين إلا ولهما مخرج أو على أحدهما دلالة بأحد ما وصفتُ: إما بموافقة كتابٍ أو غيره من سُنَّتِه أو بعض الدلايل».

فقال الإمام (إما بموافقة كتاب أو غيره من سنته أو بعض الدلايل) فاستغنى بـ (أو) عن (إما) الثانية.

– أن المخففة من الثقيلة:

تبقى (أنْ) المخففة من الثقيلة على ما كان لها من العمل ويكون اسمها ضمير الشان محذوفاً[٥]، عند ابن الحاجب حيث قال[٦]: «وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير الشأن مقدراً»، ولم يشترط الجمهور ذلك[٧] ولذلك قدر سيبويه في قوله

(١) انظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ٤١٤.

(٢) من البسيط نسب لسعد بن قرط، وللأحوص (السابق ص ٤١٤).

(٣) جواهر الأدب ص ٤١٥.

(٤) الرسالة ١٦٦ فقرة ٥٩٠.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٨٣.

(٦) شرح الرضى على الكافية ٤ / ٣٦٨، وانظر ٢ / ٤٦٨.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢ / ٤٠، ومغنى اللبيب ص ٤٧.

تعالى[١]: ﴿وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾ = «ناديناه أنك» يقول في حديثه عن (أن)[٢]: ومثل ذلك: «وناديناهُ أنْ يا إبراهيمُ قد صَدَّقْتَ الرُّؤْيا كأنه قال ـ جل وعز ـ ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»، وخبر أنْ المخففة من الثقيلة لا يكون إلا جملة[٣]، وأجاز ابن هشام إفراده إذا ذكر اسمها[٤] ومن شواهده قول الشاعر[٥]:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمِلُونَ إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمالا
بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مُــرِيْعٌ وَأَنْكَ هناك تكونُ الثمالا

ومن شواهد ابن عقيل على بروز اسم (أنْ) وهو غير ضمير الشأن قول الشاعر[٦]:

فَلَوْ أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني فراقَكِ لَمْ أبَخلْ وأَنْتِ صديقُ

وإذا وقع خبر (أنْ) جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل وكذلك إذا وقع الخبر جملة فعلية فعلها غير متصرف[٧]، ومن ذلك قوله تعالى[٨]: ﴿وَأَنْ لَيْسَ للإنسانِ إلاَّ ما سَعَى﴾ وقوله تعالى[٩]: ﴿وَأَنْ عَسَى أنْ يكونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُم﴾، ولا يحتاج الخبر إلى فاصل إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف للدعاء[١٠] كقوله

(١) الصافات ١٠٤-١٠٥.
(٢) الكتاب ٣/ ١٦٣.
(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٣.
(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٤٧.
(٥) من المتقارب لجنوب ترثى أخاها، أو لكعب بن زهير المعجم المفصل ٦/ ٧١.
(٦) من الطويل غير منسوب (شرح أبيات المفصل ٢/ ١٠٦٤).
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٦.
(٨) النجم ٣٩.
(٩) الأعراف ١٨٥.
(١٠) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٦.

تعالى[١]: ﴿ والخامِسَةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ عليها ﴾ في قراءة[٢] من قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي، فإن لم يكن دعاء جاز الفصل بين (أنْ) والجملة بعدها بقدأو بالسين أو سوف، أو بالنفي، أو بلو[٣]، ومن الفصل بقد قوله تعالى[٤]: ﴿ ... وَنَعْلَمَ أنْ قَدْ صَدَقْتَنَا.. ﴾، ومن الفصل بسوف قول الشاعر[٥]:

واعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أنْ سَوْفَ يَأْتي كلُّ ما قُدِرا

ومن الفصل بالسين قوله تعالى[٦]: ﴿ عَلِمَ أنْ سَيكُوْنُ مِنْكُم مَرْضَى ﴾ ومن الفصل بالنفي قوله تعالى[٧]: ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إِليهم قَوْلاً ﴾ وقوله تعالى[٨]: ﴿ أَيَحْسَبُ الإِنسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ وقوله تعالى[٩]: ﴿ أَيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرهُ أَحَدٌ ﴾ ومن الفصل بلو قوله تعالى[١٠]: ﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُوْنَ الأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِها أنْ لَوْ نشاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوْبِهِم ﴾ وقد جاءت (أنْ) المخففة من الثقيلة في أسلوب الإمام الشافعي في صورها المختلفة التي اتفق عليها علماء النحو ويتضح ذلك في الأمثلة الآتية:

– في قوله[١١]: « وهذا الصنف من العلم دليلٌ على ما وصفتُ قبل هذا على

---

(١) النور ٩.

(٢) الكشاف ٣/ ٢٧٤.

(٣) انظر شرح التسهيل ٢/ ٤٢، وابن عقيل ١/ ٣٨٧.

(٤) المائدة ١١٣.

(٥) من الكامل بلا نسبة (المعجم المفصل ٣/ ١٠٧).

(٦) المزمل ٢٠.

(٧) طه ٨٩.

(٨) القيامة ٣.

(٩) البلد ٧.

(١٠) الأعراف ١٠٠.

(١١) الرسالة ص ٦٠ فقرة ١٢٠ « وانظر ص ٦١ فقرة ١٣٤، ص ١٥١ فقرة ٥٢١، ص ٢١٢ فقرة ٨٢٩، ص ٣٢٦ فقرة ١٤٥٦ ».

أن ليس لأحد أبداً أن يقول في شيء حَلَّ أو حَرُم إلا من جهة العلم، وجهةُ العلم الخبرُ في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس» جاءت (أنْ) مخففة من الثقيلة وخبرها جملة فعلية مبدوءة بفعل جامد هو (ليس) والجملة من ليس واسمها (أن يقول) وخبرها المقدم (لأحد) في محل رفع خبر (أن) أما اسمها فضمير الشأن.

– في قوله[1] تحت باب (بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص) معلقاً على قوله تعالى[2]: ﴿حتى إذا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ استطعما أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُما﴾، «و في هذه الآية دلالة على أنْ لم يستطعما كل أهل القرية» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وجاء الفصل بالنفي بالأداة (لم) [لم يستطعما كل أهل القرية].

– في قوله[3]: «فأبان الله أن قد فَرَضَ على نبيه اتباع أمره، وشهد له بالبلاغ عنه، وشهد به لنفسه، ونحن نشهد له به..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف وقد تم الفصل بحرف التحقيق (قد) بين (أنْ) والفعل (فرض).

– في قوله[4]: «... فوجدنا سنة رسول الله تدل على ألا واجب من الصلاة إلا الخمسُ، فَصِرنا إلى أنَّ الواجبَ الخمسُ..» جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة اسمية منفية بـ(لا) كما في قوله تعالى[5]: ﴿... وأنْ لا إله إلا هو فهل

(١) الرسالة ص ٦٩ فقرة ١٨٥.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) الرسالة ص ٩٤ فقرة ٢٨٨.

(٤) الرسالة ص ١٠٨ فقرة ٣٤٢ «وانظر ص ١١١ فقرة ٣٥٥، ص ١٢٠ فقرة ٣٨٦، ص ١٢٦ فقرة ٤٠٣، ص ١٢٧ فقرة ٤١٢، ص ١٩١ فقرة ٧٢٠».

(٥) هود ١٤.

أنتم مسلمون﴾ خبر (أنْ) في الآية جملة (لا إله إلا هو) و خبر (أنْ) في عبارة الإمام جملة (لا واجب من الصلاة) .

– في قوله[١]: « . . . وأنْ لا يختلف الناسُ في أنْ لو سَقَطَ الجنين حياً ثم مات كانت فيه دِيةٌ كاملة، إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كانت أنثى فخمسون من الإبل . . » جاء خبر (أنْ) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف (سقط) وتم الفصل بينها وبين (أنْ) بلو، كما في قوله تعالى[٢]: ﴿ . . فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنتِ الجنُّ أنْ لو كانوا يعلمون الغيبَ ما لَبِثُوا في العذاب المهينِ﴾ فقد فصلت (لو) بين (أنْ) المخففة من الثقيلة و الفعل المتصرف (كان) .

– الباء :

للباء معانٍ متعددة منها السببية[٣]، ومنها التوكيد وهي الزائدة[٤]، ومن السببية قوله تعالى[٥]: ﴿ وإِذْ قالَ مُوْسَى لِقَوْمِهِ يَاْ قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُم باتِّخاْذِكُم العِجْلَ فتوبوا إلىَ بارِئِكُمْ . . ﴾، ومن الزائدة في الموجب قوله تعالى[٦]: ﴿ . . . قُلْ كَفَى باللهِ شَهِيْداً بَيْنِي وَبَيْنَكم . . . ﴾ حيث زيدت مع فاعل (كفى) وهو لفظ الجلالة، وقوله تعالى[٧]: ﴿ . . وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجذْعِ النَّخْلَةِ . . ﴾ حيث زيدت مع مفعول (هزي)، و من الزائدة في غير الموجب قوله تعالى[٨]: ﴿ وما اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تعملون﴾ حيث زيدت مع خبر (ما) الحجازية وهذا كثير، ومن الكثير

(١) الرسالة ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٣ .

(٢) سبأ ١٤ .

(٣) انظر مغنى اللبيب ص ١٣٩ .

(٤) السابق ص ١٤٤ .

(٥) البقرة ٥٤ .

(٦) الرعد ٤٣ .

(٧) مريم ٢٥ .

(٨) البقرة ٧٤ .

زيادتها في خبر (ليس) أيضاً[١]، والأقل زيادتها في خبر (لا) وخبر (كان) المنفي بلم[٢]، ومن شواهد زيادتها في خبر (ليس) قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ ومن شواهد زيادتها في خبر (لا) قول الشاعر[٤]:

فَكُنْ لِي شَفِيْعاً يَوْمَ لا ذو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فتيلاً عن سوادِ بن قارِبِ

ومن شواهد زيادتها في خبر مضارع (كان) المنفي بـ(لم) قول الشاعر[٥]:

وإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِم إِذَا أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ

وقد جاءت الباء الدالة على السببية عند الإمام الشافعي في قوله[٦]: «فكل مَنْ قَبلَ عن الله فرائضه في كتابه قبل عن رسول الله سننه بفرض الله طاعة رسوله على خلقه».

جاءت الباء في (بفرض الله) للسببية والمعنى (بسبب فرض الله طاعة رسوله على خلقه) أي (لأن الله فرض طاعة رسوله على خلقه) وفي قوله[٧]: «فكنا لو أعطينا العبد بأنه أبٌ إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له، فورثنا غير ما ورثه الله، فلم نُوَرِّث عبداً لما وصفت» حيث إن الباء في قوله (بأنه أب) دلت على السببية كاللام حيث إن المعنى (لو أعطينا العبد لأنه أب).

أما الباء الزائدة فقد وردت في أسلوب الإمام الشافعي في الكلام الموجب، وفي الكلام المنفي، أما في الكلام الموجب فقوله[٨]: «... فمنكم من يترك من حديثه

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١/ ٣٨٠.

(٢) السابق وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٩-٣١٠.

(٣) الزمر ٣٦.

(٤) من الطويل لسواد بن قارب «المعجم المفصل ١/ ٤٠٥».

(٥) من الطويل للشنفرى «المعجم المفصل ٦/ ٢٠٢».

(٦) الرسالة ص ٥٧ فقرة ١٠٢.

(٧) الرسالة ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥.

(٨) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٦٩.

الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك أو أضعف إسناداً منه » حيث زيدت الباء في المفعول به (مثل) في كلام موجب عند من أجاز ذلك، أما مَنْ ذهب إلى أن زيادة الباء في الكلام الموجب تسمع ولا يقاس عليها[١] فهو يقدر مفعولاً به للفعل ويجعل الباء حرف جر أصلياً.

– ومن زيادة الباء في (الموجب) أيضاً قوله[٢]: « فقلت له رواه عن النبي خَوَّاتُ بن جبير ، وقال سهلُ بنُ أبي حَثْمَةَ بقريب من معناه » فقد جاءت الباء زائدة في قوله (بقريب) وهو في كلام موجب وهو صفة لموصوف محذوف، والتقدير (قال قولاً قريباً) حذف الموصوف وهو مفعول مطلق وحلت الصفة محله و نصبت بفتحة مقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

– أما زيادة الباء في (الكلام المنفي)، فقد جاءت في قوله[٣]: « ... وإنْ كان العبدُ أباً أو غيره ممن سُمِّيَتْ له الفريضة، فكان لو أُعْطِيَها ملكها سيده عليه، لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثاً سُمِّيَتْ له الفريضة »، حيث إن الباء في قوله (بأبي الميت) زائدة في خبر مضارع كان المنفي (لم يكن) و (أب) خبر (يكن) فهو منصوب محلاً مجرور لفظاً ولذلك عطف عليه (وارثاً) مراعياً المحل وهو النصب فجاء المعطوف (وارثاً) منصوباً.

– الفاء في خبر المبتدأ:

« حق خبر المبتدأ ألا يدخل عليه فاء، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف »[٤]، فإن أشبه المبتدأ أداة الشرط جاز اقتران خبره بالفاء وذلك عندما يكون المبتدأ مقترناً بـ (أل) الموصولة بقصد الاستقبال

(١) انظر المتبع في شرح اللمع ١ / ٣٨٠.

(٢) الرسالة ص ١٩١ فقرة ٧٢٢.

(٣) السابق ص ١٤٠ فقرة ٤٧٥.

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤.

والعموم[١]، كقوله تعالى[٢]: ﴿ والسارِقُ والسارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾، أو يكون المبتدأ اسماً موصولاً بفعل صالح للشرطية أو بظرف أو بجار ومجرور أو يكون المبتدأ موصوفاً باسم موصول بفعل صالح للشرط أو بظرف أو بجار ومجرور، أو يكون المبتدأ مضافاً إلى أحدهما، أو يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بما ذكرناه للموصول[٣].

ومن الموصول بفعل صالح للشرط قوله تعالى[٤]: ﴿ وَمَآ أَصَـٰبَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فبما كَسَبَتْ أَيْدِيْكُم ﴾ ومن الموصول بجار ومجرور قوله تعالى[٥]: ﴿ وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ الله ﴾ ومن المبتدأ الموصوف بموصول بما ذكر قول الشاعر[٦]:

صِلُوا الحَزْمَ فالخَطْبُ الذي تَحْسَبُوْنَهُ يَسْيراً فَقَدْ تَـــلْقَوْنَهُ مُتَعَسِّراً

حيث جاء المبتدأ (الخطب) موصوفاً بموصول (الذي) وصلته فعل صالح للشرط وجاء الخبر (فقد تلقونه) مقترناً بالفاء جوازاً.

ومن المضاف إلى اسم موصول قولنا (كل الذي تفعل فلك أو عليك).

ومن المضاف إلى نكرة موصوفة بما وصف به الموصول قولنا (كل رجل يتقى الله فسعيد).

وإذا دخل شيء من النواسخ للابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ما عدا (إنَّ) و(وأنَّ) عند سيبويه[٧]، و(لكنَّ) عند غيره[٨]، وما ذكره سيبويه ـ رحمه الله ـ هو الذي ورد نص القرآن الكريم به.

(١) انظر شرح التسهيل ١ / ٣٢٨.

(٢) المائـــدة ٣٨.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٤–٣٧٥، وشرح التسهيل ١ / ٣٢٨–٣٣٢.

(٤) الشـــورى ٣٠.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) من الطويل غير منسوب (شرح التسهيل ١ / ٣٣٠).

(٧) انظر الكتاب ٣ / ١٠٣.

(٨) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٦.

كقوله تعالى(١): ﴿إِنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِم وَ لاَ هُمْ يَحْزَنون﴾ و قوله تعالى(٢): ﴿إِنَّ الَّذيـــنَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُـمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلءُ الأرْضِ ذَهَباً...﴾ وقـوله تعالى(٣): ﴿وَاعْـلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِـن شَيْءٍ فَـأَنَّ للهِ خُمُسَهُ...﴾ وقـوله تعالى(٤): ﴿قُلْ إِنَّ المَـوْتَ الذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقِيْكُم﴾، أما اقتران الخبر بالفاء مع لكن فمن شواهده قول الشاعر(٥):

فَوَ اللهِ ما فَارَقْتُكُم قالِياً لَكُمْ وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

كما يجوز أن تدخل الفاء على خبر كل مبتدأ موصوف بغير ما سبق أو غير موصوف(٦)، ومنه قول بعض السلف(٧): «بسم الله ما شاء الله كل نعمة فمن الله»، وقول الشاعر(٨):

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعدٍ أو مُـــــدَان فَمَنُـــوطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالي

وقد جاء خبر المبتدأ مقترناً بالفاء في أسلوب الإمام الشافعي رضي الله عنه في قوله(٩): «فكلُّ شيء من سماء وأرض وذي رُوحٍ وشجر وغير ذلك فالله خلقه، وكلُّ دابة فعلى الله رزقها، ويعلم مستقرها ومستودعها».

حيث جاء المبتدأ (كل) وهو مضاف إلى (شيء) الموصوف بجار ومجرور (من سماء) فاقترن خبر المبتدأ وهو جملة (فالله خالقه) بالفاء جوازاً، ثم جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى غير موصوف وهو (دابة) وجاء الخبر (فعلى الله رزقها)

(١) الأحقاف ١٣.
(٢) آل عمران ٩١.
(٣) الأنفال ٤١.
(٤) الجمعة ٨.
(٥) من الطويل لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان (المعجم المفصل ٨/ ١٢٦).
(٦) انظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٠.
(٧) السابق.
(٨) من الخفيف بلا نسبة (المعجم المفصل ٦/ ٤٠٥).
(٩) الرسالة ص ٦٩ فقرة ١٨٠.

مقترناً بالفاء جوازاً.

كما ورد الخبر مقترناً بالفاء في قوله[١]: «كل ما سَنَّ الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتابَ الله...» حيث جاء المبتدأ (كل) مضافاً إلى اسم موصول (ما) والموصول صلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن خبر المبتدأ (فهي موافقة) بالفاء جوازاً.

وفي قوله[٢]: «وما سَنَّ مما ليس فيه نَصٌّ كتاب الله فبفرض الله طاعتهُ عامةً في أمره تبعناه» جاء المبتدأ اسماً موصولاً (ما) وصلته فعل صالح للشرط (سَنَّ) واقترن الخبرذ بالفاء جوازاً وهو جملة (فبفرض الله طاعته في أمره تبعناه).

– الكاف الجـــارة:

الكاف من حروف الجر المختصة بجر الاسم الظاهر[٣]، وشذ جره للضمير [٤] ومن شواهده قول الشاعر[٥]:

خَلَّى الذَنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَـــا وَأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَـــا أَوْ أَقْرَبَـــا

وقول رؤبة[٦]:

ولا تَـــرَى بَعْلاً ولا حَلاَئِلا كَهُ ولا كَهُـــــنَّ إِلاَّ حَاظِلا

وقـــد ورد جر الكاف للضمير فـــي أسلـــوب الإمـــام الشافعي في قوله[٧]: «... هل كانت لك حجة إلا كهى عليك ؟!»، وفي قوله[٨]: «وزعمت أن في العبد تحرير رقبة كهي في الحر وثمناً، وأن الثمن كالدية».

(١) الرسالة ص ١٦٤ فقرة ٥٧٠.

(٢) السابق ص ١٦٤ فقرة ٥٧١.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ٣/ ١١.

(٤) السابق ٣/ ١٣.

(٥) من الرجز للعجاج (شرح أبيات المفصل ٢/ ١٠٤٠).

(٦) من الرجز لرؤبة (خزانة الأدب ١٠/ ١٩٦).

(٧) الرسالة ص ٢٦١ فقرة ١٠٧١.

(٨) السابق ص ٣٤٣ فقرة ١٥٩١.

– اللام في جواب (لـــو) و (لـــولا) . :

جواب (لو) و (لولا) المثبت يكثر اقترانه باللام ويقل تجرده منها[١] ومن اقترانـــه باللام قوله تعالى[٢]: ﴿لَوْ نَشَاء لجعلناه حُطَاما . . .﴾ وقوله تعالى[٣]: ﴿لَوْلاَ أَنْتُم لَكُنَّا مُؤْمِنِينْ﴾، ومن تجرده من اللام قوله تعالى[٤]: ﴿لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاه أَجَاجاً فَلَوْلاَ تَشْكُرُون﴾.

وقد جاء أسلوب الإمام الشافعي رضى الله عنه على اللغة القليلة لغة التجرد من اللام في غير موضع ومن ذلك قوله[٥]: « والقرآن يدل ـ والله أعلم ـ على ما وصفت، لأنه لو كان قضاء بالقرآن كان حكماً منصوصاً بكتاب الله . . . » حيث جـــاء الجواب (كان حكماً) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك قوله[٦]: « فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين، لأنهم ليسوا بقرابة للمعتق » فقد جاء جواب (لو) وهو قوله (بطلت للعبيد) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام، ومن ذلك أيضاً قوله[٧]: « وهذا مثل ما ذكرتُ من الفرائض قبله: لو ترك الحديث فيه استُغْنِيَ فيه بالكتاب » .

ومن مواضع تجرد جواب (لـــولا) من اللام وهو ماضٍ مثبت قوله[٨]: « ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا مَنْ لزمه اسم السرقة وضربنا مائة

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤ / ٥١ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٠١ .

(٢) الواقعة ٦٥ .

(٣) سبأ ٣١ .

(٤) الـــواقعة ٧٠ .

(٥) الرسالة ص ٩٢ فقرة ٢٧٥ .

(٦) السابق ص ١٢٧ فقرة ٤١١ .

(٧) السابق ص ١٣٧ فقرة ٤٥٧ « وانظر أمثلة أخرى ص ١٥٦ فقرة ٥٣٦، و ص ١٩٠ فقرة ٧١٩، وص ٢١٩ فقرة ٨٢٨، ص ٢٧٦ فقرة ١١٥٠، ١١٥٣، ص ٣٢٧ فقرة ١٤٥٨، ص ٣٣٦ فقرة ١٥٣٣ » .

(٨) السابق ص ٨٤ فـــقرة ٢٣٥ .

كل مَنْ زنى . . » حيث جاء جواب (لولا) وهو قوله (قطعنا من لزمه اسم السرقة) ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وقوله[١]: « ولولا دلالة السنة كان ظاهرُ القرآن أن الأموال كلها سواء وأن الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض » جاء فيه الجواب ماضياً مثبتاً مجرداً من اللام وهو قوله « كان ظاهر القرآن . . . » .

لـــــــم :

تختص (لم) بالمضارع فتنفيه وتجزمه وتقلب معناه للماضي[٢]، وقد تهمل فلا يجزم بها حملاً على (ما) النافية أو حملاً على (لا) النافية، ورجح الأشموني الإهمال حملاً على (ما) ؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيراً بخلاف (لا)، ونسب ابن هشام والأشموني إلى ابن مالك قوله بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم[٣] ومن شواهد إهمال(لم) قول الشاعر[٤]:

لَوْلا فوارسُ مِنَ ذُهْلٍ وَأُسْرَتُهُم يَوْمَ الصُلَيْفَاءِ لَمْ يُوْفُونَ بالجَارِ

الشاهد في (يوفون) حيث جاء مرفوعاً بعد (لم) وذكر ابن هشام أن من النحويين من يرون الرفع بعد (لم) ضرورة[٥] .

وقد جاءت (لم) مهملة في أسلوب الإمام الشافعي مما يرجح أن إهمالها إما لغة وإما قياس على (ما) وليس ضرورة، ومن إهمالها قوله[٦]: « . . . ولا بأس ما لم يحيل المعنى » هذه العبارة ذكرها الإمام الشافعي على لسان أحد صحابة رسول الله ﷺ في حوار مع بعض التابعين، وقد ذكر الإمام هذا الحوار في حديثه عن اختلاف

(١) السابق ص ١٥٦ فقرة ٥٣٤ .

(٢) انظر شرح الأشموني ٢ / ٣١٤ .

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٤، وشرح التسهيل ٤ / ٦٦، و مغنى اللبيب ٣٦٥، والأشموني ٢ / ٣١٥ .

(٤) من البسيط بلا نسبة (المعجم المفصل ٣ / ١٩٩) .

(٥) انظر مغنى اللبيب ٣٦٥ .

(٦) الرسالة ص ١٩٧، فقرة ٧٥٥ .

اللفظ فيما روى عن رسول الله ﷺ فإن كان الإمام قد دون الحوار بنصه فالعبارة عبارة أحد الصحابة وإن كان الإمام قد صاغ اللفظ من عنده فاللفظ لفظه والمعنى للصحابي وقد علق الأستاذ أحمد بن شاكر على مجيء اللفظ (يحيل) بعد (لم) بهذه الصورة فقال[١]: « كذا هو في الأصل (يحيل) على صورة المرفوع بعد (لم) ولم يضبط آخره فيه بشيء من حركات الإعراب ؛ فلذلك يجوز ضبطه بضم اللام وكسرها، أما الضم فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة من يهمل (لم) فلا يجزم بها، حملاً على (ما) ... وأما كسر اللام فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم وأن الياء قبلها إشباع لحركة الحاء فقط فتكسر اللام للتخلص من التقاء الساكنين » لكن في الرسالة نصوصاً للإمام لا شك فيها وقد جاءت فيها (لم) مهملة ولا احتمال لجزم الفعل بعدها ومن ذلك قوله[٢]: « فكيف أنكرت أن تُشْتَرَى الإبلُ بصفة إلى أجل؟ ولم تقيسُهُ على الدية ولا على الكتابة، ولا على المهر، وأنت تجيز في هذا كله أن تكون الإبل بصفةٍ ديناً فخالفت فيه القياس، وخالفت الحديث نصاً عن النبي »، والشاهد هنا في الفعل (تقيسه) الواقع مرفوعاً بعد (لم) على أنها مهملة، وهذا يرجح أن إهمال (لم) لغة أو مقيس على (ما) وليس ضرورة كما ذهب بعض النحويين.

كما جاءت (لم) مهملة في قول الإمام الشافعي[٣]: « قال: فلم يحكا أن رسول الله سأل عن الجنين: أذكر أم أنثى. إذ قضى فيه سَوَّى بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتاً.. ».

قال المحققان معلقين على الفعل (يحكا)[٤]: « هكذا بالأصل بإثبات حرف

(١) السابق ص ١٩٧، هـ ٤ « أحمد محمد شاكر هو المحقق الأول لكتاب الرسالة ١٣٠٩هـ – ١٣٧٧هـ/ ١٨٩٢–١٩٥٨م، انظر ترجمته في موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، ص ٦٥ ».

(٢) السابق ص ٣٤٤ فقرة ١٦٠٠.

(٣) السابق ص ٣٤٩ فقرة ١٦٤٢.

(٤) السابق ص ٣٤٩ هـ ٢.

العلة مع وجود الجازم ولذلك وجه صحيح في العربية» يقصدان إهمال (لم) وقد وردت أفعال مجزومة بعد (لم) وذكر المحققان أنها في الأصل مرفوعة ومن ذلك قوله[1]: «ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قَدَّمّ صلاة قبل دخول وقتها لم تُجْزِ عنه»، قال المحققان تعليقاً على الفعلين (يؤد – تُجْزِ)[2]: «رسمت في الأصل بإثبات حرف العلة».

وفي قوله[3]: «قال الشافعي: فقال رسول الله: (فليصلها إذا ذكرها) فجعل ذلك وقتاً لها، وأخبر به عن الله تبارك وتعالى، ولم يستثن وقتاً من الأوقات يَدَعُها فيه بعد ذكرها»، قال المحققان تعليقاً على الفعل (يستثنِ)[4]: «في المطبوعة: يستثني بإثبات حرف العلة مع (لم) الجازمة ولذلك وجه صحيح في العربية».

هذا وقد جمع الإمام الشافعي بين إعمال (لم) وإهمالها في قوله[5] معلقاً على حديث الرسول ﷺ مع فاطمة بنت قيس حين خطبها لأسامة بن زيد بعد أن أعلمته بتقدم معاوية وأبي جَهْم لخطبتها: «...فلما لم ينهها ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر خطبتك، وخطبها على أسامة بن زيد بعد خطبتهما فاستدللنا على أنها لم ترضى، ولو رضيت واحداً منهما أمرها أن تتزوج مَنْ رضيت...»، فقد ورد الفعلان (ينهها) و (يقل) مجزومين على الأصل، بينما ورد الفعل (ترضى) مثبت الألف في صورة الرفع على إهمال (لم) وهكذا يتضح أن الإمام الشافعي أهمل إعمال (لم) في غير موضع وإن لم يكن

(١) السابق ص ٢٢٣ فقرة ٨٧٦.

(٢) السابق ص ٢٢٤ هـ ١، ٢.

(٣) السابق ص ٢٢٧ فقرة ٨٨٨ «وانظر ص ٢٣١ فقرة ٩١١، وهـ ٢، ص ٢٤٨فقرة ٩٨٦، وهـ ٣، ص ٢٧٨ فقرة ١١٦٤، وهـ ٢».

(٤) السابق ص ٢٢٧ هـ ٢.

(٥) السابق ص ٢١٩ فقرة ٨٥٨.

هذا هو الأصل في أسلوبه، فالأصل الإعمال كما هو متفق عليه[١] فيكون إهماله (لم) على أنها لغة أو حملاً لها على (ما) وليس للضرورة.

الإضـــــافة

– إضافة المصدر إلى معموله:

قد يضاف المصدر إلى معموله فاعلاً ثم ينصب مفعوله، أو يضاف إلى معموله مفعولاً ثم يرفع فاعله وفي ذلك يقول ابن مالك عن المصدر المضاف إلى معموله[٢]:

وَبَعْدَ جَرِّهِ الذِي أُضِيْفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يعني أن المصدر العامل قد يضاف إلى فاعله فيجره ثم ينصب مفعوله نحو (عجبت من شُرْب زيدٍ العسلَ)، وقد يضاف إلى مفعوله فيجره ثم يرفع فاعله نحو (عجبت من شُرْب العسل زيدٌ)[٣]، ومن الأول قوله تعالى[٤]: ﴿... ولَوْلاَ دَفْعُ اللهِ الناسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأرْضُ ولكِنَّ الله ذو فَضْلٍ على العالمين﴾، ومن الثاني قول الشاعر[٥]:

تَنْفِي يداها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدراهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

– أما الأول، وهو المصدر المضاف إلى فاعله الناصب مفعوله فقد ورد في غير

(١) انظر أمثلة أخرى «ص ٤٠ فقرة ٢٢، ص ٤١ فقرة ٢٥، ص ٤٩ فقرة ٦٨، ص ٥١ فقرة ٨٣، ص ٦٠ فقرة ١٢٤، ص ٦٧ فقرة ١٧٨، ص ٦٩ فقرة ١٨٢، ص ٧٢ فقرة ١٩٩، وفقرة ٢٠٥، ص ٧٨ فقرة ٢١٩، ص ٨٠ فقرة ٢٢٧، ص ٨٨ فقرة ٢٥٧، ص ٨٩ فقرة ٢٦١،٢٦٢، ص ١٥٣ فقرة ٥٢٧، ص ١٦٦ فقرة ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ص ١٦٩ فقرة ٦١٣، ص ٢٤٦ فقرة ٩٧١، ص ٣٥١ فقرة ١٦٦١، ص ٣٦١ فقرة ١٧٢٤».

(٢) شرح ابن عقيل ٣/ ١٠١.

(٣) السابق ٣/ ١٠٢.

(٤) البقرة ٢٥١.

(٥) من البسيط للفرزدق (خزانة الأدب ٤/ ٤٢٦).